



Egyptian Businessmen's Association
جمعية رجال الأعمال المصريين

أهم توصيات اللجان التخصصية بجمعية رجال الأعمال المصريين حول كيفية الحد من الآثار السلبية لفيروس كورونا

١٤ إبريل ٢٠٢٠



Egyptian Businessmen's Association
جمعية رجال الأعمال المصريين

أولاً : قطاع البنوك والبورصات :

- ١- نقترح ان يعمل فورا الشهر العقاري او الجزء الخاص بتوثيق التوكيلات و معاملات البنوك و شركات التمويل الخاضعين للبنك المركزي و إلهية العامه للرقابة الماليه و ذلك حتي يمكن تنفيذ المستندات اللازمة لتمويل الشركات و عدم إيقاف التمويل من الجهات المانحه
- ٢- نشكر الحكومه و المركزي علي إعفاء الشركات من سداد مستحققاتها للبنوك و شركات التمويل لمدته ٦ شهور و نقترح ان يتم تعليقه المبالغ المؤجلة على كامل مده جدول أقساط سداد القرض بعد التعديل و ذلك حتي لا تحدث مشكله سيوله للشركات في الشهر السابع.
- ٣- نقترح اضافه شركات تكنولوجيا المعلومات لمبادرة البنك المركزي للصناعة و كذلك لمبادرة البنك المركزي للمشروعات الصغيره و المتوسطه حسب حجم هذه الشركات و ذلك نظرا لأهميتها للاقتصاد القومي و للشمول المالي و لمستقبل الدوله بعد الوباء ان شاء الله.
- ٤- نقترح ان تضم مبادرة البنك المركزي للتمويل متناهي الصغر القطاع الزراعي و المزارعين

ثانياً قطاع التشييد :

- التواصل والمتابعة مع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة حول مطالبات منظمات الاعمال العاملة بقطاع التشييد بشأن :

- * تأجيل سداد أقساط الأراضي لمدة ٦ شهور
- * مد مهلة تنفيذ المشروعات العقارية لمدة سنة إضافية

وخاصة في ظل عدم وضوح مدة استمرار الأزمة الراهنة ،حيث أن المواقع الخاصة بشركات التطوير العقاري مازالت تعمل حتى في ظل أزمة فيروس كورونا بطاقة عمالة تتراوح بين ٥٠-٦٠ ٪ وهو ما يبطئ من عمليات الإنجاز وبالتالي التعرض لعدم إمكانية الالتزام بمهل ومدد التنفيذ المحددة للمشاريع وفقاً لجداول التنفيذ .

- التواصل والمتابعة مع البنك المركزي لمراجعة قواعد تسهيلات الشركات العاملة بقطاع التطوير العقاري بضمان شيكات العملاء للوحدات المسلمة
لمراجعة القواعد الائتمانية الممنوحة لشركات الإستثمار العقاري من قبل البنوك المصرية والتمثلة في منح المطور العقاري حد سحب على المكشوف بنسبة تسليفية بضمان شيكات العملاء وذلك بالنسبة للوحدات التي تم تسليمها بالفعل

- التأمينات الاجتماعية

-مطلوب اصدار تعليمات لجهات الإسناد لاعمال المقاولات بصرف مستحقات شركات المقاولات عن المستخلصات المقدمة بدون تقديم شهادة من التأمينات الاجتماعية نظرا لتوقف العمل في مكاتب التأمينات الاجتماعية علي ان يتم تسوية هذه المستحقات لاحقا بعد انتهاء الأزمة

ثالثاً : قطاع التصدير:

-مساندة القطاعات التصديرية المختلفة وعلى رأسها القطاعات ذات الميزة النسبية والتنافسية الأعلى في الفترة الحالية سواءً لزيادة الحصص التصديرية في أسواق خارجية تراجعت فيها بعض الدول المنافسة الأخرى أو فتح أسواق جديدة كان من الصعب إختراقها في أوقات سابقة لشدة المنافسة بها .

- التأكيد على إستمرار الدولة في سداد مستحقات المصدرين لدى صندوق المساندة مع البدء في التطبيق الفعلي للبرنامج الجديد على أن يتسم بالمرونة والديناميكية وسرعة التحول والتعامل واجراء التغييرات والتعديلات المطلوبة وفقاً للمتغيرات المتوقعة بالأسواق الخارجية خاصة بعد الإنتهاء من أزمة جائحة كورونا .

- دراسة إمكانية الإستعداد الكامل لتوقيع اتفاقيات خاصة بتطبيق عمليات التبادل بالعملات المحلية بنظام ال OFF SET وفقاً للقيمة المتساوية تصديراً وإستيراداً من كلا الدولتين) بين مصر والدول الأخرى المتوقع حدوث تبادل تجاري معها خلال الفترة القادمة، (أسوة بالنظام المطبق بين مصر والصين من قبل البنك المركزي المصري)، ودراسة فوائد تطبيق ذلك وكونه سيكون ذلك عنصر جذب للتجارة المصرية ، ودراسة أثر بتطبيقه مع الدول العربية على نطاق واسع وخاصة الدول كثيفة العمالة منها بحيث يكون نوع من أنواع التكامل بين مصر والدول العربية.

رابعاً : قطاع الزراعة والري

- نطالب وزارة الري بوضع خطة واضحة حول نظم الري في الموسم الصيفي وفقاً لأولوية إنتاج المحاصيل المختلفة وإحتياجها للمياه وخاصة خلال المرحلة القادمة والمتوقع أن يتم خلالها التركيز على القطاع الزراعي سواءً للإنتاج المحلي أو التصدير وموافاة كافة الجهات العاملة بالقطاع بذلك .

- مطالبة الوزارة المعنية (التموين و/أو الزراعة) بوضع سعر تفضيلي لزراعات الذرة البيضاء والذرة الصفراء بالنسبة للمحصول الصيفي لتشجيع الفلاحين على زراعته حيث أنها محاصيل إستراتيجية تعتمد على الإستيراد وذلك تحسباً لحدوث أي نقص في الإستيراد خلال الفترة القادمة .

- عمل زيادة مقبولة في زراعات الأرز للموسم الحالي لمنع حدوث أي نقص خلال فترة الأزمة .

- إيقاف تصدير الأعلاف الجافة والخضراء نظراً لندرة المياه في مصر .

خامساً القطاع السياحي :

- تأجيل سداد ضريبة القيمة المضافة على مبيعات الثلاثة شهور الماضية ولمدة ٦ شهور نظراً لتأخر شركات السياحة الخارجية عن سداد الفواتير المستحقة للفنادق نتيجة للظروف العالمية الراهنة .
- نطالب بتدخل من وزارة الخارجية المصرية في موضوعين :
أولاً : وجود مديونيات للشركات المصرية لدى الشركات الاجنبية تتعلق بالرحلات السياحية التي تم تنفيذها و لم تتم التحويلات الخاصة بها طبقاً للتعاققات بسبب الأزمة.
- ثانياً : مقدمات حجز الفنادق و رحلات الطيران الخاصة بالحج والعمرة للفنادق و الخطوط الجوية السعودية و العربية و التي ترفض بعض هذه الجهات ردها حالياً و في نفس الوقت مطالبة العملاء المصريين من الحازرين بإسترداد أموالهم بعد إلغاء هذه الحلات مما يضع الشركات المصرية ف موقف صعب للغاية.
- المرشدين السياحيين في وضع شديد الصعوبة و يحتاج لتدخل سريع لمساندتهم لأنهم في عداد العمالة الغير منتظمة و ليس هناك التزام من الشركات تجاههم و مجلس نقابتهم منحل بحكم قضائي و لذلك نقترح أن تقوم الإدارة العامة للمرشدين السياحيين بوزارة السياحة بتنظيم تلقي و صرف إعانات عاجلة و مؤقته لهم لحين إنتهاء الأزمة.
- سرعة تدخل البنك المركزي لدى البنوك لصرف قروض ميسرة بفائدة ٥% تسدد علي ثلاث سنوات لكل منشأة و شركة سياحية لسداد المرتبات و الحفاظ علي العمالة على أن تحتسب قيمة القرض على أساس آخر ميزانية تقدمت بها الشركة في العام الماضي.

سادساً القطاع الصناعي :

-المطالبة بإلغاء / أو تأجيل الضريبة العقارية على المصانع .

- إعطاء الأولوية للمنتج المحلي بشرط مطابقته لكافة مواصفات الجودة المعتمدة و أيضاً تفعيل القانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٥ بشأن تفضيل المنتجات المصرية فى العقود الحكومية ،مع إحكام الرقابة للحد من أية محاولات إغراق للسوق المحلي من الخارج والحد من استيراد السلع التي لها بدائل تصنيع محلية (مثال : الأسمنت الأبيض) تشجيعاً للصناعة المحلية وخاصة أن أغلب المصانع تعمل حالياً بطاقة إنتاجية ٥٠ ٪ مع التأكيد على إستخدام الحق الذي تكفله منظمة التجارة العالمية التي تسمح بمثل هذه الإجراءات الحمائية في الظروف القهرية وأوقات الأزمات الإقتصادية الكبرى القهرية .

سابعاً : قطاع الطاقة

- سرعة حل مشاكل المستثمرين من القطع الخاص في مجالات إنتاج الكهرباء المختلفة خاصة التي تعتمد على رفع الكفاءة وتشجيع استخدامات الغاز الطبيعي و الطاقات المتجددة بدلاً من الطاقات التقليدية **وتفعيل المادة ٤٦ من قانون الكهرباء للعام ٢٠١٥** (التي تنص على : يلتزم مشغل الشبكة أو المرخص له بتوزيع الكهرباء بربط وحدات التوليد المشترك ووحدات إنتاج الكهرباء من الطاقة المستعادة بشبكاتهم، على أن يتحمل التكاليف اللازمة لتوسعات شبكاته ويتحمل المنتج تكاليف الربط بالشبكة).

- توحيد سعر الغاز الطبيعي لجميع المنتجين مع تطبيق منظومة مرنة للتسعير .

- التأكيد على أهمية استمرار الدولة في اتجاهها الصحيح بالتخلص الكامل والتدريجي من دعم الطاقة مما سيسفر عن إيجاد سوق حر للطاقة بكل مصادرها (غاز، كهرباء، إلخ).

- الإعفاء من القسط الثابت فيما يتعلق بفواتير الكهرباء لكل المنشآت المتعاقدة على الجهد المتوسط وخاصة في القطاعات الأكثر تضرراً وعلى رأسها السياحة، والمراكز التجارية وغيرها من القطاعات (الصناعة، الزراعة ... إلخ) لمدة ٦ شهور .

- المطالبة إما بإلغاء بند المساهمة التكافلية أو تطبيقه على أرباح الشركات وليس وفقاً لأرقام أعمالها حيث أنه لا يمكن على الرغم من تحقيق خسائر لبعض الشركات أن تقوم بتوريد مساهمات.

-المطالبة بتطبيق تخفيض نسبة ٣٠% من الغرامات المستحقة على كافة المتأخرات الضريبية تشجيعاً لانتهاء الخلافات الضريبية وتحصيل تلك المتأخرات.

- تأجيل تقديم الإقرارات الضريبية وميزانيات الشركات نظراً لتوقف عمل مكاتب المراجعة حالياً ، وبالتالي عدم القدرة على إتمام عمليات مراجعة الميزانيات وذلك أسوة بما تقوم به الكثير من دول العالم نظراً للظروف الطارئة الحالية .

- تأجيل المستحقات الحكومية على الشركات العامة بقطاع تكنولوجيا المعلومات (ضرائب قيمة مضافة / تأمينات/.....) لمدة ٦ شهور .

- المطالبة بإصدار تعليمات بأن تعمل البنوك المتواجدة بالمركز اللوجستي بمطار القاهرة الدولي بالعمل طوال أيام الأسبوع (بما في ذلك يومي الجمعة والسبت من كل أسبوع).
- المطالبة بتواجد ممثلي مصلحة الجمارك المصرية بالمركز اللوجستي بمطار القاهرة الدولي بالطاقة التي تتناسب مع حجم الضغط اليومي الكثيف بالمركز مع العمل طوال أيام الأسبوع (بما في ذلك يومي الجمعة والسبت من كل أسبوع).
- ضرورة مطالبة الموانئ التابعة لوزارة النقل والمنطقة الاقتصادية لقناة السويس بتأجيل الغرامات والرسوم وأيضاً مصاريف النولون والأرضيات وكذلك المستودعات والحراسة الخاصة بها أو زيادة المدة المجانية .
- المطالبة باستثناء نشاط التوريدات البحرية (وهو أحد الأنشطة التصديرية المرتبطة بالموانئ البحرية التي تقوم على توريد مستلزمات السفن من مأكولات ومستلزمات السطح للسفن وأطقمها لاستخدامها اثناء رحلاتها بأعالي البحار) من قرار رئيس مجلس الوزراء الخاص بحظر تصدير الكمادات والمطهرات خلال فترة الحظر الصحي ولمده ٣ شهور ،والذي يقر بأن يكون التوريد بكميات استهلاكية وليست تجارية تماشياً مع الظروف الحالية ، حيث أنه نتيجة لذلك الحظر تم منع شركات التوريدات البحرية من توريد القفازات والكمادات والمطهرات للسفن باعتبار ذلك نشاط في حين أننا نتمثل أدوات اغاثة لأطقم السفن وحماية للمتعاملين معها من انتشار الفيروس عند مرورها على الموانئ المختلفة بما فيها الموانئ المصرية.



Egyptian Businessmen's Association
جمعية رجال الأعمال المصريين

عاشراً: قطاع تكنولوجيا المعلومات :

-التأكيد على أهمية الحصول على مستحقات شركات تكنولوجيا المعلومات لدى الحكومة و كذلك استرداد خطابات الضمان المنتهية .

-عدم احتساب غرامات تأخير على المشروعات المتأخره نتيجة للظروف الحالية .

-إتاحة مشروعات التحول الرقمي للشركات المصرية ، القطاع بما يزيد الطلب المحلي .

- مطالبة الحكومة المصرية بضرورة إعطاء المزيد من الثقة للشركات الوطنية للعمل بالمشروعات الكبرى في مجال الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات وخاصة المتعلقة بالتحول الرقمي لما لذلك ن اثر ايجابي على تقوية وتدعيم ورفع القدرات التنافسية لتلك الشركات والتي تتمتع بقدرات تميزها للاستمرار في أداء دورها الوطني من خلال التكيف بمرونة ويسر مع كافة المتغيرات التي قد تحدث في مثل تلك الازمات العالمية الكبرى التي نمر بها حالياً .